



خادم الحرمين  
الشريفين بعد  
تدشينه لمنتدى  
الطاقة الدولي:

## سياستنا البترولية واضحة.. ونحن جزء من العالم نشاركه الرفاه والشفقة.. ومصلحتنا الوطنية لا تتعارض مع مصالح المجتمع الدولي

متابعة : رياض العسافي

دعا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدول المستهلكة الرئيسية إلى خفض الضرائب على المنتجات البترولية إذا ارتفعت أسعار البترول لتخفيف العبء عن مواطنيها، كما طالبها -حفظه الله- بالحد من المضاربات التي تحدث بسوق البترول ومقاومة الشائعات الكاذبة والمعلومات المضللة التي تشوه حقائق السوق البترولية.

وهذا ما حرصنا عليه عندما اقترحنا تكوين هذه الأمانة قبل خمس سنوات.  
أيها الأصدقاء:

إن سياستنا البترولية واضحة المعالم تتميز بالصدق والشفافية، وهي مبنية على اعتقادنا الراسخ أننا جزء من العالم نشاركه الرفاه والشفقة، وأن مصلحتنا الوطنية لا تتعارض مع مصالح المجتمع الدولي، إن هذه السياسة قائمة على ركنين

وقال - حفظه الله - في كلمته أثناء تدشينه لمبنى الأمانة العامة لمنتدى الطاقة بالرياض: يسعدنا أن نرحب بكم في المملكة العربية السعودية، وأن نحتفل معكم بافتتاح المقر الدائم للأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي وبداية العمل في المشروع الدولي لتأسيس قاعدة عالمية للمعلومات. أملين أن يكون لجهود الأمانة العامة الأثر الفعال في تعزيز الحوار بين المنتجين والمستهلكين وحماية الاقتصاد العالمي من الهزات:

أساسيين الأول هو تحقيق سعر معقول وعادل للبترول والثاني هو توفير الإمدادات الكافية من البترول لكل المستهلكين. وفي سبيل الوصول إلى هذين الهدفين قمنا بزيادة طاقتنا الإنتاجية على نحو لا يمس حقوق أجيالنا المقبلة ولا يضر بالحقوق، وتبيننا داخل الأوبك وخارجها موقفاً معتدلاً في كل ما يتعلق بالإنتاج والتسعير، وعمدنا إلى زيادة الإنتاج كلما حدث نقص في العرض، واتبعنا أسلوب التنسيق والتشاور مع المستهلكين ومع صناعة البترول العالمية إلا أن كل الجهود التي تبذلها الدول المنتجة لن تؤتي ثمارها ما لم يقابلها موقف إيجابي من الدول المستهلكة الرئيسية؛ وذلك بالحد من المضاربات التي تحدث بسوق البترول ومقاومة الشائعات الكاذبة والمعلومات المضللة التي تشوه حقائق السوق. كما أن على هذه الدول تخفيف العبء عن مواطنيها بخفض الضرائب على المنتجات البترولية إذا ارتفعت أسعار البترول.

## أيها الأصدقاء:

إن سياستنا البترولية جزء من سياستنا العامة التي ترمي إلى إحلال الحوار محل الخصام والتعاون محل الصدام. كما ألقى معالي المهندس علي بن إبراهيم النعيمي وزير البترول والثروة المعدنية كلمة عبر من خلالها عن شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين على مبادرته لإنشاء أمانة عامة للمنتدى الطاقة، ودعم هذه المبادرة مادياً ومعنوياً حتى أصبحت واقعاً ملموساً تضطلع بدور دولي واضح ومنتام. وأشار إلى أن البترول أخذ موقعه كسلعة دولية ذات أهمية اقتصادية وسياسية متزايدة منذ ما يزيد على مائة عام، وخلال هذه السنوات غلبت على صناعة وتجارة البترول صفات مهمة وحيوية لعل أبرزها ما مرت به العلاقات بين الدول المنتجة والمستهلكة للبترول من تطور وتباين وتحول.

وأكد النعيمي إلى أن الثمانينيات الميلادية شهدت بدايات التحول في العلاقات بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، وفي التسعينيات حتمت المصالح المشتركة لهذه الدول أن تتحول العلاقة من لغة المجابهة إلى لغة الوفاق والتعاون، وبدأت علاقات التعاون تتطور بشكل تدريجي حتى توج هذا التوجه الإيجابي بانعقاد المؤتمر الوزاري السابع للدول المنتجة والمستهلكة في الرياض عام ٢٠٠٠م والذي شهد انطلاق مبادرة خادم الحرمين الشريفين في إنشاء أمانة عامة للمنتدى الطاقة.

ويبين معاليه أن الأمانة العامة سوف تقوم بتأطير الحوار العالمي حول الطاقة وتعميقه وتفعيله، كما أن نظام معلومات الطاقة المشتركة سوف يسهم في مساعدة دول العالم في التخطيط للمستقبل بشكل أفضل، كما ستسهم في استقرار السوق البترولية العالمية، وذلك لأن غياب المعلومات الدقيقة والواضحة هو أهم المشكلات التي تواجه السوق والصناعة البترولية العالمية خاصة في موضوعات حيوية مثل العرض والطلب والإنتاج والمخزون وغير ذلك.

وتمن النعيمي دعم الدول الأعضاء لميزانية المنتدى لكون هذا الدعم سيفضي إلى نجاح أعمال الأمانة كما طالب النعيمي الصناعة البترولية ممثلة في الشركات البترولية إلى المبادرة إلى دعم الأمانة العامة مادياً ومعنوياً من خلال إنشاء صندوق مالي مستقل تستطيع الأمانة من خلاله التوسع في أنشطتها لتلعب دوراً أكثر إيجابية وفاعلية في قضايا الطاقة العالمية.

وعبر النعيمي عن شكره وتقديره للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بإشراف وتوجيه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض لبناؤها مقر الأمانة.